

أين النساء من التحالفات الانتخابية القادمة؟... تجاهل مطالب النساء حول موقعهن من الخريطة الانتخابية القادمة

بيان مشترك

3 أغسطس 2014

تابعت المنظمات والمجموعات النسائية والنسوية الجدال الدائر حول تشكيل التحالفات الانتخابية المختلفة في ظل الاستعداد لانتخابات مجلس النواب القادم، ومفاوضات الأحزاب المدنية المختلفة في تشكيل هذه التحالفات خاصة في القوائم المغلقة المطلقة التي حددها قانون مجلس النواب الجديد بأربعة قوائم يخصص لها 120 مقعد.

فقد نص قانون مجلس النواب الجديد في المادة الثالثة منه على أن " يكون انتخاب مجلس النواب بواقع (420) مقعداً بالنظام الفردي، و (120) مقعداً بنظام القوائم المغلقة المطلقة، ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما." حيث أفرد مساحة أكبر للنظام الفردي الذي يعتمد على القبلية والإمكانات المادية ولا يدعم الحياة الحزبية المنهجية، مما يحد من قدرة الأحزاب على ترشيح النساء على مقاعد الفردي ويمنع العناصر النسائية الأقل تمكيناً من أي فرصة فوز بالنسبة الأكبر في البرلمان وقصر ترشحها داخل القائمة.

كما أقر القانون في المادة الرابعة منه على 4 دوائر لنظام القائمة في قانون لاحق يراعي نسبة التمثيل السكاني ولكنه لم ينص على مراعاة التمثيل النوعي، فلم يراع المشرع العدالة التمثيلية في النوع الاجتماعي للتعداد السكاني في الدوائر، بحيث أنه نص على مراعاة الكثافة السكانية العديدة دون مراعاة الكثافة العديدة طبقاً للنوع الاجتماعي.

إلا أنه أعطى بعد مطالبات عدة من المنظمات والمجموعات النسوية والمجلس القومي للمرأة بأن يكون تمثيل النساء في مجلس النواب القادم لا يقل عن 30% وجاء التمثيل بـ 56 مقعد فقط على قوائم مغلقة وليست نسبية.

وفي ظل المعطيات السابق ذكرها، تطالب المنظمات والمجموعات الموقعة أدناه التحالفات الانتخابية القائمة وتلك التي قد تتشكل في المستقبل القريب في ظل الاستعداد لانتخابات مجلس النواب بالحوار المجتمعي الواسع مع مختلف المنظمات والمجموعات النسائية والنسوية حول تمثيل النساء في هذه التحالفات، وحول وضعهن في الخريطة الانتخابية الجديدة سواء على قوائم هذه التحالفات أو في حالة ترشحهن على مقاعد فردية، حتى لا يتم التعامل مع النساء ككتلة موحدة في الانتخابات التشريعية القادمة. فقد قامت مختلف الجهات المعنية بمشاركة النساء السياسية بطرح العديد من المرشحات اللاتي ينتمين إلى مختلف التيارات السياسية، لذا يلزم على مختلف ممثلي القوى الديمقراطية والأحزاب المدنية فتح حواراً مجتمعياً حول تضمين النساء في هذه التحالفات وأيضاً تضمين قضايا النساء على الأجندة السياسية لهذه التحالفات حتى تصير التزاماً على المجموعات السياسية المختلفة التي ستمثل في مجلس النواب الجديد.

إن استحقاقات النساء المصريات التي تم النص عليها في الدستور المصري المعدل يجب أن تظهر واضحة في مجلس النواب القادم بنساء تتبنى قضايا الوطن والتي في جوهرها قضايا النساء، وتعبر عن نساء تختلف توجهاتهن السياسية وخبراتهم العملية وأعمارهن، وعليه يطالب الموقعون أدناه بتضمين النساء في النقاشات حول التحالفات الانتخابية والبرامج المختلفة لتلك التحالفات.

الموقعون:

1. نظرة للدراسات النسوية.
2. الاتحاد النسائي المصري.
3. بهية يا مصر.
4. جمعية بنت الأرض.
5. مركز القاهرة للتنمية وحقوق الإنسان.
6. مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية.
7. مؤسسة المرأة الجديدة.
8. مؤسسة المرأة والذاكرة.
9. المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة.
10. مؤسسة حلوان لتنمية المجتمع.
11. مؤسسة قضايا المرأة المصرية.
12. مؤسسة مصر المتنورة.

رابط دائم

<http://nazra.org/node/348>